تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

أ. عريج وليد *

الملخص:

إن أية قراءة متفحصة ومتعمقة للتاريخ الاقتصادي العالمي يمكنها أن تنتهي بنا إلى الإحاطة بالدور الرئيسي الذي لعبته وتلعبه التجارة الدولية في رسم ملامح هذا التاريخ. وستقودنا مثل هذه القراءة إلى إدراك واستيعاب مسلمة أساسية مفادها: أن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم كان يتجه بصفة أصيلة نحو تطوير وتوسيع مجالات ونطاق التبادل التجاري الدولي، حتى أنه يمكن التأكيد على استنتاج جوهري بهذا الصدد، وهو أن انتعاش التجارة الدولية وازدهارها يصلح لأن يكون وفي أي حقبة من الحقب مؤشرا جوهريا على حيوية ونمو واستقرار الاقتصاد العالمي، وأن العكس هو الصحيح. وفي زمن العولمة اليوم، مع تزايد موجات التحرر، أصبح للتجارة الدولية قيمة كبيرة في بلورة الحياة الاقتصادية وصياغة الأحداث في العالم.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية

The impact of international trade liberalization on economic growth and sustainable development

Abstract:

Any closer and deep reading of the world economic history could lead us to think of the key role played and still the international trade plays in shaping of this history. And like such reading will effectively lead us to recognize and assimilate a basic message that the normal functioning line of the economic history of the world was moving in an authentic way to develop and to expand the areas and the fields of the international trade, so that can even emphasize on an essential conclusion in this regard, which is that the recovery of international trade and prosperity can serve and at any era of the eras as a pivotal indicator of the vitality,

* أستاذ مساعد قسم- أ- جامعة باجي مختار – عنابة .

growth, and the stability of the global economy and vice versa. In today's era of globalization, with the increasing waves of liberalization, the international trade has become a great value in the development of the economic life and shaping events in the world.

Keywords: International trade, openness trade, economic growth, Economic development.

المقدمة:

لطالما كانت **التنمية** الشغل الشاغل بالنسبة لكل دول العالم، خاصة النامية منها، باعتبار أن ركب الدول المتقدمة حققت خطوات كبيرة في هذا المجال فيما أن البلدان المتخلفة مازالت تقبع في القاع، دون أن تجد حلا لهذه الأزمة (أزمة التنمية)، وكذا بالنسبة لموضوع **النمو الاقتصادي** الذي أصبح الأساس والركيزة الأولى التي تبنى عليها طبقات التنمية، لكن اقتران النمو في هذا الزمن كما يشاع، يجب أن يكون مع **الانفتاح** في زمن العولمة والسياسة الليبرالية. حيث لا يخفى على أحد في هذا الزمان، أنه لا يمكن أن تعيش الدولة بمعزل عن العالم الخارجي وما يصوره من نظم وظروف اقتصادية، تمثل فيه الدول المتقدمة الكبرى على رأس المؤسسات الدولية الدولاب الذي يدير عجلة الأحداث السياسية والاقتصادية. **فهل فعلا أن الانفتاح التجاري محرك للنمو الاقتصادي؟** ومن ثم **هل سيؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تحريك عجلة التنمية المستدامة؟**

1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تعني التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة مستقبل الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم، ولعل هذا المفهوم في الإطار العام هو مفهوم بيئي في الأساس، ولكنه تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسية، وهي المحور الاجتماعي (الإنسان)، المحور الاقتصادي والمحور البيئي، فالتنمية المستدامة تعني أساسا تحسين نوعية حياة البشر دون استنزاف للمصادر الطبيعية واستغلالها استغلالا غير عقلاني، وبالتالي لا بد من التفكير بطرق مبتكرة للاستغلال العقلاني لهذه المصادر ابتداءا من الدولة والمؤسسات وانتهاء بسلوك الفرد[1]. وبمعنى آخر فالتنمية المستدامة تدعو إلى تغير في السياسات والأساليب المتبعة لممارسات الأفراد وانتهاء بالمجتمع الدولي، وتهدف إلى:

(1) Lavoisier, Revue en gestion, Le développement durable, n°152, Hermes, 2004, p118.

- تأمين نمو اقتصادي.
- تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية.
- حماية البيئة.

على الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض واختلاف إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس، فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة، فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية.

وتعرف التنمية على أنها تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما(2).

ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، فقد وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها، أي المتجددة بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة والسياسة الحكيمة الراشدة التي تصقل اقتصادها من مصادر متنوعة و لا يتأتى هذا إلا بالاعتماد على فتح السوق وتحرير التجارة الخارجية. وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

فالدولة التي تتبنى تنمية اقتصادها فهي بأمس الحاجة إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية وأدوات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها، ولا تتاح لها هذه العمليات إلا من خلال شريان التجارة الخارجية وبالتالي الدخول في معاملات تجارية دولية(1).

2- النمو الاقتصادي كمحور جوهري لتحقيق تنمية مستدامة:

أما عن النمو الاقتصادي فقد عرفه أحد كبار الاقتصاديين و يدعى سيمون

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، توزيع المعارف بالإسكندرية،1991، ص109.
(1) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص18.

كيوزنتس"S.Kusnets" بأنه: "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والإيديولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه"(2).

فالنمو تلقائي، والتنمية إرادية محفوزة، النمو نتيجة، والتنمية مجهود ضخم يؤدي إلى هذه النتيجة، وينبغي الإشارة إلى أنه في استخدام كيوزنتيس للفظ النمو "Growth"، شأنه شأن العديد من الاقتصاديين، فإنه يستخدمها للتعبير عن الظروف التي تحكم التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وهو يستخدم لغيره أيضا لفظ التنمية "Development" للتعبير عن الجهود الساعية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإجراء التغييرات الهيكلية بالبلدان المتخلفة في وقتنا المعاصر وبالتالي يعد تحقيق نمو اقتصادي ركيزة أساسية للتفكير في موضوع التنمية المستدامة.

والتنمية الاقتصادية هي عبارة على التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع (3).

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

لكن هذه التعريفات تخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ حيث يتم النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة.لكن الإشكالية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الرأسماليين، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

لكن الأكيد أن الوصول إلى تنمية مستدامة لن يتحقق إلا بالمرور عبر تحقيق نمو اقتصادي، هذا الأخير الذي يكفل الانتفاع بوفورات مالية تتيح للبلد الآليات الواجب توفرها لتحقيق تنمية مستدامة.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص212.
(3) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص472 .

3- تأثير تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة:

بالرغم من أن هناك ما يقرب من توافق الرأي بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة تعمل على تدعيم النمو وتخفيض أعداد الفقراء، فإن القلق بشأن آثاره السيئة لم تهدأ حدته إلى الآن.

إن الخبرة العملية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي أثبتت أن عائدها بالنسبة للبلدان النامية في واقع الأمر عائد إيجابي، فالتنافس والتعاون اللذان يصحبان التحرير التدريجي للاقتصاد أثبتا أنهما قوتان تحققان الكثير لصالح البلدان النامية، بدءا من ارتفاع الأجور وانتهاء بتحسين ظروف العمل، وما زحف البلدان النامية اليوم من أجل الانفتاح على تحرير التبادل إلا دليلا إضافيا على الأرباح المنتظرة من الانفتاح، فقد تسارعت وتيرة التحرير التدريجي لأن البلدان الفقيرة أدركت أن ذلك هو السبيل الذي يحقق صالحها على أفضل وجه.

فماهو الأساس للاعتقاد بأن تقليل الحواجز التجارية و فتح الاقتصاديات أمام المنافسة يمكن أن يزيد الثروة، وبالتالي يرفع معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي درجة التنمية الاقتصادية، وبالتبعية يساعد على تخفيض أعداد الفقراء ؟

3-1- الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

إن تحول الاقتصاد في بلد إلى الانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، يعني أن تتوافر لمواطني ذلك البلد حرية شراء أو بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية دون أن تثقل كواهلهم أعباء الرسوم الجمركية الباهظة أو الحواجز الأخرى أمام التجارة، ويعني ذلك أنه يتعين السماح للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بامتلاك العقارات في ذلك البلد، وأن تتمتع استثماراتهم بحماية قانونية وفق لمعايير محددة.

إن العديد من الأمثلة تدل على أن الانفتاح ليس دائما جذاب حقيقي للتطور، والأسوأ في بعض الحالات، العلاقة الرابطة بين الانفتاح والصعوبات الداخلية يمكن أن تقود إلى تراجع في مستوى المعيشة، فالحالة الأكيدة اليوم هو أن السياسات المتعلقة بالإغلاق، مولدة للريع، وتعزل الدول على مختلف قنوات الوفورات الخارجية[1].

هناك بعض المحركات للنمو مثبتة ومنظرة، نذكر منها خاصة "الاستثمار الخاص"، لكن إنارة هذه المحركات تظهر متعلقة بمجموعة معقدة من الشروط المرخصة كالذهاب في تطوير القطاع المالي، تخصيص الموارد بفضل وبفعل السوق وأخيرا.. الانفتاح. Levine & Rennelt يضعون للتوضيح هذه العلاقة الإيجابية بين نصيب الاستثمار في الناتج الوطني الخام "Gross National Product" (GNP) والنمو، وبين هذا

(1) يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج عن نطاق الصناعة ذاتها، مما يترتب عليه توسع الصناعة المعنية.

النصيب بالذات ووزن التبادلات الخارجية في (Levine & Rennelt,1992 GNP).

إن الانفتاح لا يجتذب النمو، لكن ينشطه بفضل "صدمة المنافسة" ويبقى الاستثمار الخاص المحرك النهائي للنمو، وخلافا لذلك، فإن أية سياسة ستصطدم بتخصيص غير ملائم للموارد في ظل غياب ضغط السوق العالمي(1).

إن تعقيدات الميكانيزمات التي تحصل لوحظت منذ فترة طويلة، لكن التحليل الاقتصادي لم يعطها شكلا (ولم يفصلها) إلا منذ وقت قصير، لكن لوحظت صعوبة في وضع إثبات تجريبي للعلاقة "انفتاح – نمو".

2-3- بعض الأرباح الأولية للانفتاح(2):

3-2-1- فتح الاقتصاد وتفعيل المنافسة:

واحد من الإيجابيات المعروفة للانفتاح والاندماج في السوق العالمي، والتي تلاحظ من خلال نفوذ الشركات إلى الأسواق الوطنية، فالمنافسة ترفع وتزيد في النزاع على الأسواق المحمية "طبيعيا" من خلال تواجد التكاليف الثابتة المرتفعة، أو إداريا - من خلال النظم والقوانين الموضوعة-، فالمنافسة تسمح بزعزعة السياسات وترك السوق حق معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد ورسم البنية السوقية الأكثر فعالية.

3-2-2- فتح الاقتصاد وتوسيع السوق:

إن وجود مردود داخلي متزايد (كما أشارت إليه النظرية الحديثة للنمو) لكل منتج (producer)، منسق ومشترك مع غياب الحواجز عند الدخول، يضمن وجود توازن في المنافسة الاحتكارية الكاملة.

إن سلوك الشركات متعلق بمرونة الطلب (Elasticity of demand)، هذه الأخير تعتبر متغيرة، في ظل هذه الشروط، فاتساع السوق سيمكن من تقديم تنوع كبير للمستهلك، والمنفعة تؤخذ من سلة الاستهلاك المتزايد، لأن المستهلك يشتري على الأقل وحدة من الوحدات الكثيرة والمتنوعة، وهذا سيحرض تزايد مرونة الطلب، وفي النهاية المنتجون سيحققون اقتصاديات الحجم، بسبب أن إنتاجهم الفردي يزداد ويتطور.

هنا الانفتاح مباشرة قابل للتشبيه على أنه نمو: الانفتاح يعني انفتاح السوق، وهذا الأخير هو ببساطة هو تراكم للموارد الموظفة في الإنتاج(3).

(1) Lionel Fantagné & Jean-Louis Guérin, " L'ouverture catalyseur de la croissance ", Revue: Economie Internationale, n°71,1997, p137

(2) Op.Cit, pp 138-144.

(3) Jean-Mark Siroën,"Monopoles naturels, ouverture commerciale et gain de

وفيما يخص الخسائر الجبائية الناجمة عن الحقوق الجمركية فهي ضعيفة في النماذج الكلاسيكية للتجارة الدولية في المنتجات المتاحة الخارجية، والانفتاح هنا يتيح المجال لدخول منتجات جديدة، والخسائر المنتظرة من التقييدات التجارية يمكن أن تصل إلى مستوى من الناتج الداخلي الخام "Gross Domestic Product" (GDP) أكبر من ذلك الدخل المنتظر من التعريفة.

3-2-3- فتح الاقتصاد واتساع معروض المدخلات "Inputs":

إن نصف التجارة الدولية تقريبا تستند وتقام على المدخلات، فأرباح الانفتاح بقدر ما تهم المستهلكين، فهي تهم المنتجين كذلك (Fontagné, Frendenberg & Ünal- Kesenci, 1996).

ففي المنافسة الاحتكارية، التنوع الكبير للمدخلات يضمن فعالية أكبر للعملية الإنتاجية (Ethier, 1982)، فإنتاج المنتجات المختلفة يمكن استخدامها في الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيطي.

وفي ظل مردودات الحجم الداخلية المتزايدة تتولد وفورات خارجية، فعندما تتوسع الصناعة، ستدفع إلى تنوع مختلف المنتجات الوسيطية، وبالتالي فعالية العملية الإنتاجية لكل فروع هذه الصناعة ستتطور بسبب أن كل منتج يستخدم كمدخلات مكونات من المنتجات الوسيطية تتضمن تنوع أكبر. فالنمو لا يتأتى فقط باتساع السوق، لكن كذلك بفضل قيمة الصناعة وعرض المنتجات الوسيطية المختلفة.

إن التبادل الدولي لا يتيح فقط مدخلات للمنتجين في شكل منتجات وسيطية وعناصر أولية، بل هناك كذلك "خدمات المنتجين" التي تعتبر مختلفة وكثيفة جدا في ميدان البحث التطوير "Research & Development" (استشارات في التسيير، الهندسة، الخدمات المالية ...الخ). وفي جانب آخر، تبادل المدخلات يزيد من رفاهية كل دولة بالمقارنة مع نظام الانتفاع الذاتي (Morkusen, 1989).

وفي الأخير "التحرير المالي"، وبحل الصعوبات التي يواجهها سيولد نموا بشكل متزايد (Villa, 1996)، فالتحرير يسمح بالوصول للأسواق الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، أين معدل الفائدة يكون ضعيفا، ويسمح بالاستدانة الخارجية بشروط تيسيرية والاتصال ببرامج الاستهلاك والاستثمار. فيجب أن ترتبط سرعة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الاشتراكية المتحولة ارتباطا وثيقا بسرعة رفع القيود عن الأسعار، والنظام الضريبي الساري، ودرجة التحرير المالي في التجارة الخارجية(1). إن الانفتاح سيتصرف بسعة المدخلات وتنوعها، وبدوره تنوع كبير للمدخلات جدير

l'échange", Revue: Economie Internationale, n° 75, 1998, pp 39-42.

(1) ماكين رونالد، الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، 2008، ص290.

بتكوين وتوليد وفورات خارجية.

3-2-4- فتح الاقتصاد والانتفاع من الوفورات الخارجية(2):

إن الكثير من الأدلة التي تؤيد فكرة أن الانفتاح يحفز النمو ويقلل الفقر هي عرضة للانتقاد القائل بأن أثر الانفتاح لا يمكن عزله عن أثر إصلاحات عديدة أخرى غالبا ما كان يجري تنفيذها في الوقت نفسه، مما يشكل هذا الأمر صعوبة فصل الانفتاح عن تلك الإصلاحات، والتي تمثل جوهر مشكلة القياس الاقتصادي، لكن بقدر ما تمثله هذه الأدلة الواقعية من مشكلة، فهي تبين من جهة أخرى على أن الانفتاح عنصر مهم بصفة خاصة من عناصر الإصلاح. ثانيا هناك أدلة قليلة على أن إصلاحات أخرى يجب أن تسبق الإصلاح التجاري الفعال، وإن كانت هناك إصلاحات فهي مكملة لبعضها البعض.

وأخيرا، فإن للانفتاح وفورات إيجابية على جوانب الإصلاح، حيث أن الارتباط بين التجارة والسياسات المجندة للإصلاح، يفصح إجمالا على جعل الانفتاح جزءا رئيسيا من حزمة الإصلاحات.

إن الانفتاح على ما يبدو ينشط النمو حتى في أفقر الأقطار، فمثلا في الاقتصاديات المغلقة يقلل الدخل المبدئي المنخفض هذه الفوائد المحتملة الناجمة عن وفورات الحجم الكبير، مما يكبت النمو ويقضي على فرص التنمية. لكن الانفتاح التجاري بإتاحته فرص الوصول إلى أسواق أوسع، سيساعد على التغلب على هذا العائق، ويمكن للأسواق الصغيرة أن تستفيد من الانفتاح أكثر من غيرها(1). ولقد حدثت معجزات في النمو في القرن العشرين في أقطار بدأت في الانفتاح بعد أغنى الأقطار بمراحل.

وفي الأخير، نلفت النظر إلى نقطة هامة تتمثل في أن الانفتاح يسمح بانتشار المعارف والتكنولوجيا التي تلعب دورا مركزيا في النمو الاقتصادي في عالم اليوم يسير نحو نظام متعدد الأقطاب، حققت فيه الو.م.أ نموا يعزى للتكنولوجيا المستخدمة (40% من النمو ناتج عن الابتكارات والتجديدات).

---

(2) أندرو بيرج وآد كروجر،"تعويم جميع المراكب"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2002 ، ص ص18-19.

(1) كما هو الشأن بالنسبة لسويسرا في قلب الاتحاد الأوربي، التي تحقق مستويات من المعيشة ومعدلات نمو تقارن مع تلك الموجودة في اقتصاديات ذات حجم كبير مثل الو.م.أ.

3-3- النتائج التجريبية للتحقيقات الميدانية(2):

لقد أثبت الانفتاح نظريا مزايا محققة على الاقتصاد عامة، فإزالة حواجز التجارة تؤدي مباشرة إلى توسيع نطاق الاختيارات المتاحة أمام المستهلكين وتؤدي إلى اتجاه الأسعار إلى الانخفاض، مما يترتب عليه ارتفاع القيمة الحقيقية لأجور العمال. ودخول الاستثمارات الأجنبية يتيح فرص عمل جديدة وتكنولوجيا إنتاج جديدة ويؤدي إلى إدخال تحسينات في البنية الأساسية، ويتيح لمنظمي المشروعات المحليين مصدرا جديدا للحصول على رأس المال، كما يؤدي الانفتاح إلى سهولة حصول الشركات المحلية على مدخلات الإنتاج بأسعار أرخص وتتيح لهم النفاذ إلى أسواق أكبر لتصريف منتجاتهم، إلا أن المنافع المختلفة العديدة لحرية التجارة والاستثمار تدور بالنسبة لمعظم الناس حول فكرة واحدة لها جاذبيتها الشديدة وهي أن الانفتاح يعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

والأبحاث الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص، خرجت بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراء المعاملات الدولية وبين النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال هناك دراسة شهيرة قام بها الباحثان جيفري ساكس وأندرو وارنر (Sachs & Warner,1995) من جامعة هارفارد الأمريكية محاولة منهما لمعرفة أثر الانفتاح على النمو، حيث صنفا البلدان إلى اقتصاديات منفتحة ومغلقة.

كما عرفا الاقتصاد المغلق على أنه ذلك الاقتصاد الذي تحقق عنده على الأقل واحدة من هذه الشروط الخمسة التالية:

- عقبات غير جمركية على أكثر من 40% من التجارة.
- حقوق جمركية متوسطة أكبر من 40% على الواردات.
- معدل صرف موازي مختلف يزيد عن 20% عن المعدل الرسمي.
- اقتصاد من نوع اشتراكي.
- احتكار الدولة للصناعات الأساسية المصدرة.

لقد خلصا الباحثان من تلك الأبحاث إلى أن البلدان النامية ذات الاقتصاد المفتوح حققت نموا بلغ متوسطه 4,5% سنويا في السبعينات والثمانينات، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نموا أزيد من 0,7% في المتوسط سنويا خلال نفس

---

(2) مقالة صادرة عن معهد كاتو سنة 2003، سلسلة تقارير المنظمة العالمية للتجارة، العولمة والدول النامية، على الموقع الالكتروني:
http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm تاريخ التصفح: 2009/12/26.

الفترة، ووجدا كذلك أن نفس النتيجة تنطبق على البلدان المتقدمة. فالبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المفتوح حققت معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 2,3% سنويا، بينما البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نموا أزيد من 0,7% سنويا خلال نفس الفترة.

وهناك دراسات أخرى –منها التحليل الصادر عام 1998 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE"- خلصت إلى أن الدول التي لديها نظم تجارة منفتحة نسبيا حققت معدلات نمو بلغت في المتوسط حوالي ضعف معدلات النمو التي حققتها الدول التي لديها نظم مغلقة نسبيا. ومن الواضح أن البلدان النامية التي حققت في المتوسط معدلات النمو المنسوبة للاقتصاديات المفتوحة تتجه نحو التقارب مع اقتصاديات الدول الصناعية، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق زادت أوضاعها تراجعا.

والرافضون لمصداقية المقارنات بين البلدان على صواب عندما يقولون إن عزل تأثيرات التحرير التدريجي للتجارة عن تأثيرات التغيرات الأخرى يخل بالتحليل من الناحية المنهجية، حيث أن انخفاض حواجز التجارة يتم في الغالب متزامنا مع مجموعة من الإصلاحات الأخرى، إلا أن هناك نقطتين واضحتين في هذا الصدد:

الأولى: أن هناك علاقة لا يمكن إنكارها بين معدلات النمو وبين الحرية الاقتصادية، بما في ذلك حرية إجراء المعاملات الدولية.

الثانية: أنه لا يوجد ثمة دليل من أي نوع يثبت أن البلدان التي عزلت نفسها عن الأسواق العالمية حققت الرخاء على المدى الطويل، وذلك على عكس ما يدعيه خصوم حرية التجارة الدولية.

وربما كان أقوى دليل على مزايا تحرير الاقتصاد أن البلدان النامية اختارت طوعا على مدى السنوات الماضية أن تفتح أسواقها، دون أن يقترن ذلك بمفاوضات تعطي فيها شيئا وتأخذ شيئا مقابله، واتخذت بلدان ذات أوضاع اقتصادية متباينة للغاية، منها الأرجنتين، الفلبين، الشيلي وتايلندا خطوات منفردة جريئة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل إننا نجد الدول المعروفة تقليديا باقتصادياتها المغلقة تتخلى الآن عن نموذج الحماية الفاشل القائم على الاكتفاء الذاتي لتتحول إلى اعتماد حرية التجارة، فعلى مدى بضع سنوات فقط، خفضت الهند متوسط رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من 71% إلى 32%، والبرازيل من 41% إلى 27%، وفنزويلا من 50% إلى 31%، ويتضح من سجل منظمة التجارة العالمية ذاتها التأييد الواسع النطاق الذي تلقاه سياسة تحرير التجارة عبر العالم، فالأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - المبرمة عام 1948 والتي سبقت منظمة التجارة العالمية- وصل عددها إلى 23 دولة

فقط كان معظمها من الدول الصناعية، أما اليوم فإننا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية – البالغ عددهم 136 دولة عام 2000- من البلدان النامية (1). فالانفتاح إذا له تأثيرات متعددة، التي تبقى في الطبيعة التجريبية محطة نقاش، بالرغم من أنه ليس هناك شك بأن الانفتاح "يحرك ردات فعل أو استجابة" لاقتصاد من أثر الاستثمار، الصدمة التكنولوجية.. وبالتالي يمكن اعتبار الانفتاح بأنه أداة تحفيزية للنمو الاقتصادي.

3-3-1- الانفتاح والإصلاحات (2):

إن توجيه الاقتصاد نحو الانفتاح يتزامن مع مجموعة من الإصلاحات، والتي تناشد جعل الاقتصاد أكثر منافساتية، وكذا بسط موضعه في مسلك النمو الأكثر سرعة، فهناك ثلاث روابط للعلاقة: "انفتاح– إصلاحات" يمكن إثباتهم:

أ)- الالتزام (Conditionality):

يرتبط تقديم معونات من الدول الغنية للدول النامية من خلال قبول الدول المتطورة لسلوك "المرور غير القانوني" (Passenger-clandestine) من طرف الدول السائرة في النمو، وآخر إجراءات GATT هو تقديم إطار لتطبيق التشريعات التجارية، على سبيل المثال: في مجال الملكية الفكرية.

ب)- تخفيض الحواجز الداخلية (Internal lobbying reduction):

إن الضغط المولد من الأسواق يقلص من سلطة تأثير العقبات الداخلية، فتخفيض الصعوبات في السوق وتخفيض سلطة احتكار المنتجين، يمكن أن يترجم إلى أرباح في الفعالية، وبشكل مركزي فان تقليص سلطة سوق الشركات الكبرى يمكن أن يدخل تخفيض في أسعار المدخلات وسرعة في التجديد والابتكار.

ج)- مسألة الثقة والتصديق (Question of credibility):

للاستفادة بقوة من أرباح الانفتاح، فعلى الدول، خاصة منها النامية التأكيد على صحة معازمها، وتقديم أكبر ثقة، مشروطة بتقديم إصلاحات راديكالية وجذرية، فالانفتاح يمكن أن يعتبر "إعلان ثقة"، ويتمثل في إعطاء إشارة واضحة لمختلف الأسواق، فيما يتعلق بالجدية في الاندماج في سيرورة الإصلاحات، وبالتالي تخفيض عامل الريب والشك، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول القوي للاستثمار الأجنبي والاندماج الحقيقي على المدى الطويل في سلك الاقتصاد العالمي، وهذا لا يتم إلا من خلال إقامة

(1) الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وصل عددهم 161 دولة في سنة 2014 حسب الموقع الالكتروني http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm، تاريخ التصفح: 2014/10/22.

(2) Lionel Fontagné & Jean Louis Guérin, op.cit, pp 156-158.

سياسات من شأنها التأكيد على عامل التوازن، وهذا يفسر الوجهة الجيدة لتطبيق الاتفاقيات الجهوية.

فالانفتاح يؤدي بالضرورة إلى المباشرة في عمل الإصلاحات الذي من شأنها تطوير عمل السوق، وبالتالي رفع الحواجز بين الدول، مما يرفع مستوى التخصص و التقسيم الدولي للعمل .

إن الانفتاح يجب أن يسبقه ويتلوه مجموعة من الإصلاحات ليلعب دورا فعالا في الاقتصاد كسياسة صرف متوازنة تتخلى عن القيمة الزائدة لسوق الصرف الموازي، تطوير وتنمية المنافسة، وسياسات في مجال التعليم والتدريب والاستثمار، في غياب هذه السياسات فتأثيرات الانفتاح يمكن أن تكون سلبية.

وفي هذا الأثر أوضح Varoudakis & Berthélemy أن الانفتاح التجاري سيتماشى أفضل مع النمو في الدول التي لديها قطاع مالي متطور كفاية، بينما في جانب آخر سيكون تأثيره عكسيا تماما في الدول التي سيكون القطاع المالي فيها ضعيفا (Varoudakis & Berthélemy,1996).

3-2-3- الانفتاح و متوسط الدخل:

لقد خلصت الأبحاث الكثيرة أن الانفتاح يساهم إسهاما كبيرا في زيادة الإنتاج ودخل الفرد، حيث يبين البحث الذي أجراه "Robert Hole & Jones & Andrew Rose & Jeffrey Frankel & Other ..." أن الفروق الضخمة عبر البلدان في مستوى نصيب الفرد من الإنتاج مرتبط على نحو منتظم ومهم بالانفتاح. ويقدر دافيد دولار وآرت كراي (David Dollar & Art Kraery,2000) أن زيادة حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 20% إلى 40% على مدى عقد من الزمن لابد أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.

وأبحاث أخرى أجراها (David Romer& Jeffrey Frankel,1999) الأستاذين بجامعة كاليفورنيا، خلصا فيها أن التجارة تحدث أثرا كبيرا وقويا بصورة إيجابية على الدخل الذي يحقق بدوره تغيرا كيفيا، وحللا الباحثان في تلك الدراسة بيانات من 150 بلد، وخرجا من ذلك بتقدير يتضمن أن حدوث زيادة قدرها 1% في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي في الأرجح إلى تحقيق زيادة في دخل الفرد ومتوسطها من 0.5% إلى 2% (1).

(1) Article titré: "Une grande ouverture du commerce international renforce -t-elle la pauvreté mondiale?", Site: http://www.banquemondiale.org, consulté le: 04/06/2010.

كما أن الاستثمارات الأجنبية لها وقعها على الأجور كذلك، ففي بحث قام به (Edward Grahany,1998)، أن الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات التابعة لشركات أمريكية للعاملين المحليين بها مرتفعة (إضافة إلى المزايا التي تصل إلى 25% من الأجر)، ويتضح من النتائج التي توصل إليها أنه على الرغم من انخفاض أجور العاملين المحليين بالدول النامية في شركات تابعة لشركات أمريكية مقارنة مع نظرائهم في الدول المتقدمة، فإن أجورهم ورواتبهم أعلى بصورة ملحوظة من متوسط الأجر في بلدانهم، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض-على سبيل المثال- يحصل العمال الذين ينجحون في الحصول على عمل لدى شركة تابعة لشركة أمريكية على أجور تزيد ثماني مرات عن ذلك الأجر المعطى في بلدهم، ويصل إلى ثلاث أمثال في البلدان متوسطة الدخل. من هذه الأبحاث نستخلص أن للانفتاح وما يتبعه من استثمار أجنبي أثر إيجابي على دخل الفرد، فبالإضافة إلى تحقيق فرص عمل، ورفع هوامش الأجور، فإنها تعطي مثالا جيدا لنوعية الظروف السائدة في مكان العمل.

3-4- "المعجزة الآسيوية (1)" "Asian Miracle":

تعتبر تجربة بلدان شرق آسيا من الأسباب التي تدفع البلدان النامية حاليا نحو الانفتاح الاقتصادي، فقد برهنت تجربة شرق آسيا، بدرجة ربما تفوق تجربة أي منطقة أخرى في العالم، على ما يحدث من تحسن سريع في درجة الرخاء البشري عندما تعتمد البلدان النامية إستراتجية تنمية تتسم بالانفتاح على العالم، والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية وجذب للاستثمارات التي تتماشى مع السياسة المحلية. حيث حلل (Rodrik,1995) الانفتاح لدول جنوب شرق آسيا على أنه نتيجة ضرورية للإستراتيجية الناجعة للاستثمار، وليس على أنه نتيجة لتغير الأسعار النسبية في صالح صادرات تلك الدول(2).

ففي كوريا الجنوبية مثلا -التي كانت أوضاعها في الستينات شبيهة بأوضاع العديد من بلدان إفريقيا، كالجزائر على سبيل المثال، من حيث درجة التنمية الاقتصادية- لعبت الدولة دورا جوهريا في زيادة ربحية الاستثمارات بواسطة ما قدمته من معونات وتحفيزات كبيرة للاستثمارات من خلال قروض بمعدل حقيقي سلبي أو كذلك ضمانات حكومية مقدمة للمستثمرين. وفي تايوان، هذه المقاييس قد طبقت في إصلاح الجباية، مركزة على القطاعات التي تعتبر ذات أولوية. وبالتالي في هذين البلدين،

(1) مرجع سابق، عن الموقع الالكتروني:-http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm.

(2) D.Rodrik, "Trade and industrial policy reform", Handbook of Development Economics, Vol 3, 1995, p8.

استراتيجيات الاستثمار الصناعي قدمت ولقنت إذن من عند الدولة، ويؤكد Rodrik على دور الحكومة في تقليص الأخطار الناجمة على الصدمات الخارجية.

لقد ارتفع نصيب الفرد في منطقة شرق آسيا بالأسعار الحقيقية بنسبة تراوحت من 4% إلى 6% منذ الستينات، وهذا يفوق كثيرا المعدلات التي حققتها تجارب التنمية في سائر مناطق العالم، ففي المدة من 1960 إلى 1990 حققت أعلى ثمانية اقتصاديات آسيوية معدلات نمو كانت أسرع ثلاث مرات من معدلات نمو اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وأسرع خمس مرات من معدلات نمو اقتصاديات إفريقيا -جنوب الصحراء- ، وعلاوة على ذلك، كما يتضح من الجدول (01) تبين أن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا لم تكن إلا سحابة عابرة على هذه الاقتصاديات القوية. هذا النمو الاقتصادي أدى إلى قفزات في مستويات المعيشة، وهو أمر واضح لكل من يزور تلك المنطقة، فاليوم مواطنو كوريا الجنوبية يتمتعون بدخل يتكافأ في المتوسط مع متوسط دخل سكان البلدان الأوروبية.

الجدول (01): التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جنوب شرق آسيا:(%)

السنة / البلد	1996	1997	1998	*1999
كوريا الجنوبية	6.8	5.00	5.8-	10.2
ماليـــزيا	8.6	7.5	7.5-	4.9
تايلنـــدا	5.5	1.3-	10.00-	4.00
اندونيسيـا	8.00	4.5	13.7-	0.5
هونغ كونغ	4.5	5.3	5.1-	1.9
سنغـافورة	7.5	9.00	0.3	5.5
تايـــوان	5.7	6.8	4.8	5.4
الصـــين	9.6	8.8	7.8	7.1

(*) تقديرات

المصدر: مقال من مرجع سابق، http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm، عن:

World Bank, the East Asian Miracle, Economy Growth and Public: Oxford University Press, 1993.

وشهدت سنغافورة، هذا البلد الصغير الذي لا يملك من الموارد الطبيعية إلا القليل، تحولا حتى أصبحت مركزا هاما من مراكز الثقل في عالم التجارة والتكنولوجيا.

وفي الصين حقق متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زيادة قدرها أربعة

أمثال تقريبا في غضون 20 عاما، ونتيجة لذلك خرج مايقارب من 160 مليون نسمة من سكان الصين من شريحة الفقر المطلق(1)،وهذا بفضل ارتفاع صادراتها من 10 مليارات دولار في 1978 إلى 278 مليار دولار عام 2000، مما جعلها تحتل المرتبة السادسة بين أكبر الدول التجارية في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثلاثين في أواخر السبعينات(2).

وفي اندونيسيا ارتفع نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية من أقل من 2100 سعر حراري إلى أكثر من 2800 سعر حراري يوميا، كذلك فإن عدد الفقراء في اندونيسيا –حسب البيانات الحكومية- كان يبلغ ما يقرب من 68 مليون في عام 1972، ولكن بحلول 1982 انخفض ذلك الرقم إلى 30 مليون نسمة.

وفي جميع بلدان ساحل المحيط الهادي أدى الاندماج النشط في الأسواق العالمية والانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية إلى حدوث تحسن هائل في مستويات معيشة مئات الملايين من سكان تلك المنطقة. وليس من الصعب فهم أبعاد "المعجزة الآسيوية" الاقتصادية في جنوب شرق آسيا فنجاحها اقترن بعاملين أساسين هما:

أولا:اعتماد سياسات مشجعة للصادرات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وعلى العكس من ذلك نجد بلدانا نامية في مناطق أخرى انتهجت سياسة "الإحلال محل الواردات"وهي سياسة اتبعت إغلاق اقتصاديات تلك البلدان عن العالم الخارجي من خلال تقييد الواردات والمبالغة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية والعزوف عن استقبال رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي ودعم الصناعات الرامية إلى خدمة الأسواق المحلية، لكن فبلدان جنوب شرق آسيا انتهجت مسلكا مخالفا تماما.

وعلى الرغم من أن مزيج السياسات المتبعة اختلف من بلد إلى آخر في جنوب شرق آسيا، غير أن القاسم المشترك بينها هو التركيز على تحقيق النمو من خلال التنافس في الأسواق العالمية.

ثانيا: اتجهت بلدان جنوب شرق آسيا إلى التخصص في صناعات، حقق انخفاض الأجور فيها ميزة نسبية لتلك البلدان، وقرنت ذلك بالانفتاح أمام رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمكونات اللازمة لإنتاج صادرات قادرة على المنافسة لبيعها للعملاء في الأسواق الأجنبية، وقد مكنت تلك الإستراتجية الاقتصاديات الآسيوية من تحقيق معدلات نمو أسرع مما كان سيتحقق لو كانت نظرتها قد ظلت مقتصرة على تلبية

(1) الفقر المطلق حدد هنا بالمستوى الذي يكون فيه متوسط الدخل الفردي أقل من دولار واحد يوميا.

(2) رامش أدهيكاري و يونج زهينج يانج، "عضوية منظمة التجارة العالمية للصين"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص ص22-25.

الطلب المحلي.

لقد أثبتت إستراتيجية النمو اعتمادا على التصدير نجاحها المذهل، حيث استطاعت أعلى ثمانية بلدان آسيوية من حيث الأداء الاقتصادي زيادة نصيبها من صادرات العالم من 8 % عام 1965 إلى 13% عام 1980، ثم 18% عام 1990، وفي بداية الأمر كان النمو اعتمادا على التصدير يسير متزامنا مع استمرار قدر كبير من تدابير الحماية في اقتصاديات تلك البلدان، ولكن النمو بهذا النهج أدى في نهاية المطاف إلى زيادة الطلب على الواردات –السلع الإنتاجية لتلبية احتياجات النشاط المتزايد من ناحية والسلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات الطبقة المتوسطة الصاعدة من ناحية أخرى– وأدى نتيجة لذلك إلى خفض الرسوم الجمركية.وقد انعكس نمط زيادة درجة انفتاح اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا على نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان أي: [(الصادرات+الواردات)/الناتج المحلي] كما هو موضح في (الجدول 02).

جدول (02): نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا:(1970- 1988)

السنة / البلد	1970	1980	1985	1988
هونغ كونغ	1.5	1.52	1.78	2.82
اندونيسيا	0.25	0.46	0.38	0.42
كوريا الجنوبية	0.32	0.63	0.66	0.66
ماليزيا	0.89	1.00	0.85	1.09
سنغافورة	2.12	3.70	2.77	3.47
تايوان	0.53	0.95	0.82	0.90
تايلندا	0.28	0.49	0.44	0.35

المصدر:مقال من مرجع سابق،http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm ، عن: البنك العالمي.

و من الأمثلة الدالة على ذلك "تايلندا"، حيث نجحت هذه الدولة في مقاومة الضغوط الرامية إلى العودة إلى سياسة الحماية، على الرغم من حدوث ركود شديد في اقتصاد البلاد نتيجة الأزمة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12% تقريبا من عام 1997 إلى عام 1998.

و يذكر تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية أن من أهم جوانب السياسة التي اتبعتها الحكومة التايلاندية لمواجهة الأزمة هو تحرير عدة مكونات في نظم التجارة

والاستثمار الأجنبي المتبعة من أجل الإسراع بعملية "التصحيح الهيكلي".

ومن ثمة فهناك تعارض شديد بين خبرة منطقة شرق آسيا وخبرة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي انتهجت بصفة عامة إستراتيجية للتنمية تعتمد على الحماية من جهة والمعونة الأجنبية من جهة أخرى، ومن ثم لم تطور معظم الصناعات المسماة بالصناعات الوليدة في إفريقيا، كما أن نصيبها من التجارة العالمية لا يزال منخفضا جدا، أما متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد انخفض في الواقع بنسبة 0.6% في الفترة من 1991 إلى 1998.

وفضلا عن استمرار العديد من البلدان الإفريقية في الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة، لجأ العديد منها إلى استخدام المعونة الأجنبية في دعم سياسات غير سليمة، ومن قبيل ذلك إنشاء قطاع عام متضخم متدني الكفاءة، وتقييد الأسعار والإنتاج، وانتهاج سياسات نقدية ومالية وائتمانية خاطئة، والعزوف عن قبول الاستثمارات الأجنبية. وقد أدى الاعتماد على المعونة الأجنبية مع العزلة بعيدا عن المنافسة الدولية إلى إرجاء العديد من الحكومات الإفريقية إجراءا الإصلاحات اللازمة في أسواقها، وبذلك أوقعت مواطنيها في شراك الحلقة المفرغة للفقر.

والدرس الذي يستفاد من ذلك واضح تماما، ألا وهو: أن انتهاج إستراتيجية النمو اعتمادا على التصدير ثبت نجاحه، بينما البديل وهو الحماية والمعونة الأجنبية مثل فشلا لكل دولة جربت الاعتماد عليه. وليس من قبيل المصادفة أن تحقيق النمو الاقتصادي صاحبته تغيرات سياسية مواتية في العديد من البلدان النامية، منها بلدان جنوب شرق آسيا، ولن تكون هناك وصفة سحرية لتحقيق التنمية أو التحول الديمقراطي لكن تجربة جنوب شرق آسيا تعتبر شاهدا بليغا على سرعة التقدم الذي يمكن أن يتحقق عندما تحتضن البلدان النامية القواعد الأساسية للانفتاح، ومصلحة البلدان النامية في ذلك مصلحة جوهرية لا محالة.

الخاتمة:

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان، والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب. فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان

الصناعية للحد من انبعاث الغازات ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج. كما يتطلب تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة. وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة. وتعاني الدول النامية من عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للمدخل القومي، وبذلك مع مرور الوقت، تزايدت أهمية التجارة الخارجية، وكذا أهمية الاستثمارات الأجنبية لما لهما من آثار هامة على الاقتصاديات في كافة بلدان العالم خاصة النامية منها، ولعل أبسط تصور لأبعاد الانفتاح الاقتصادي ينحصر في توفير الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تعجز الموارد المحلية المتاحة الوفاء بها، وفي اجتذاب التكنولوجيا المتطورة للاستفادة منها، وبالتالي القضاء على التخلف العلمي والتكنولوجي لما يضمن حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب ومن ثم الوصول إلى تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة.

فالانفتاح ليس "عصا سحرية"، والتجارة ليست سوى وجها واحدا من عملية التنمية فقوة الارتباط بين الانفتاح والمحددات المهمة الأخرى كنوعية المؤسسات، ينبغي أن تدفع إلى التأني الجيد، والاختيار السليم للإستراتجية الموائمة للاقتصاد..

المراجع:

الكتب:

(1) جاسم محمد، "**التجارة الدولية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، "**اقتصاديات التنمية**"، توزيع المعارف بالإسكندرية، مصر، 1991.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

(4) ماكين رونالد، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

المجلات:

(1) أندرو بيرج وآد كروجر،"**تعويم جميع المراكب**"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002.

(2) رامش أدهيكاري ويونج زهينج يانج، "**عضوية منظمة التجارة العالمية للصين**"،

مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002.

(3) D.Rodrik, **"Trade and industrial policy reform"**, Handbook of Development Economics, Vol 3, 1995.

(4) Jean-Mark Siroën, **" Monopoles naturels, ouverture commerciale et gain de l'échange"**,Revue: Economie Internationale, n° 75, 1998.

(5) Lavoisier, Revue en gestion, **"Le développement durable"**, n°152, Hermes, 2004.

(6) Lionel Fantagné & Jean-Louis Guérin, **"L'ouverture catalyseur de la croissance"**, Revue: Economie Internationale, n°71,1997.

المواقع الالكترونية:

http://www.cipe-arabia.org/files/html/case37.htm

http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

http://www.banquemondiale.org